شاركت عضو مركز الابحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا الاستاذة المحامية آينور زيد باشا
مع الدكتورة هدى رزق باحثة في الشؤون التركية ، رسمية عودة محامية وناشطة ومعتقلة سابقة ، زينب بايزيدي عضو منظومة حرية المرأة في شرق كردستان ، بشرى علي ميسرة النقاش ، عزة سليمان محامية نسوية ومدافعة عن حقوق المرأة في الندوة إقليمية رقمية بعنوان لنكن صوت المعتقلات السياسيات والتي نظمتها مبادرة التضامن يحيينا وفيما يلي نص مداخلتها:

المحور الأول :

النظام السوري مثل أغلب الانظمة الحاكمة في منطقة الشرق الاوسط ، تبنى فكر الديمقراطية و التعددية في الحكم إلا أن ذلك كان مجرد حبر على ورق ولم يتعداه الى التطبيق العملي ، فمبدأ الحزب الواحد القائد للدولة و المجتمع كان قد نص عليه في الدستور السوري و رسخ كمبدأ أساسي ، و بالنتيجة كان كل حزب آخر يظهر للوجود يعتبر معارضاً له كما أن كل مواطن سوري يبدي رأياً لا يتفق مع مبادئ هذا الحزب القائد يتعرض لحالات الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري ،

فحق الشخص في التعبير عن رأيه و فكره بحرية دون قيود و حقه في الانتساب أو تكوين جمعيات المقرر له بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ، أصبح جرماً يعاقب عليه مرتكبه في ظل القانون السوري بعقوبات تفوق عقوبة المجرم الذي يرتكب جناية

هذه كانت السياسة المتبعة في سوريا منذ تقلد حزب البعث مقاليد الحكم في سوريا حيث تم تأسيس محاكم استثنائية لمحاكمة المعارضين للحزب تحت مسميات مختلفة و أسباب متعددة لموجبات محاكمة هؤلاء الاشخاص ، فمحكمة أمن الدولة العليا مثلاً كانت تحاكم المعتقلين السياسيين أو السجناء السياسيين ، و لكن ليس كل معتقل سياسي يقدم للمحاكمة لأنه كان يتم إخفاء بعض السياسيين تعسفيا و لا أحد يعلم الى أي جهة تم أخذهم اليها ، حيث كانوا يتعرضون خلالها لكافة أشكال التنكيل و التعذيب و الذي كان قد يودي بحياتهم قبل انتهاء التحقيقات ، كما أن المحاكمات تكون صورية و تنتهي خلال دقائق قليلة

إلا أنه و بعد العام 2000 ازدادت مساحة حرية التعبير عن الرأي و سمح بتشكيل جمعيات مدنية إلا أنها لم تستمر و لم يدم الوضع طويلاً بل بدأ كتم الأفواه بشكل أعنف من الفترة السابقة

طبعاً أكثر المتضررين نتيجة ذلك كان النساء كونهم العنصر الأضعف ، حيث كان هناك من يتم اعتقالها كونها عضو في حزب سياسي يبدي أفكار و آراء معارضة للحزب الحاكم أو لأنها لها علاقة بأحد المنتسبين للحزب فقد تكون أخت أو بنت أو صديقة أو زوجة لسياسي معارض لفكر البعث

فمثلاً خلال الأحداث التي حدثت في العام 2004 على خلفية مباراة بكرة القدم في مدينة القامشلي و التي سببت شغباً كبيراً سببه الشوفيين من عناصر حزب البعث في الملعب أدى الى حدوث صدامات بين قوى الأمن و بعض الشباب الكرد و التي راح ضحيتها العشرات من الشباب الكرد على أيدي قوى الأمن و تم بعدها اعتقال المئات من الاشخاص الذين خرجوا للتنديد بالظلم الذي وقع عليهم من قبل قوى الامن كان من بينهم العشرات من النساء الكرديات اللواتي اعتبرن من المطالبات بالانفصال عن الدولة السورية و هن تشكلن خطراً على أمن الدولة لأنهن كرديات

و كانت المرة الأولى في تاريخ سوريا الحديث التي تتوحد فيها الأصوات الرافضة للظلم و الاعتداء على الحرية و كانت حملة الاعتقالات شرسة و عمليات التعذيب و التخويف أشرس حيث تقول إحدى السيدات اللواتي تم اعتقالهن بحجة أنها مزقت صورة للرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أنّ عناصر المخابرات كانوا يقومون بتعرية النساء من ملابسهن و ضربهن بالهراوات على ظهورهن حتى تفقدن الوعي فيصب عليها الماء القذر فتعود لوعيها مرة أخرى و منهن من أكدّت بأنها أدخلت في الدولاب و تم ضربها و منها من تم الدوس على ظهرها بالأبواط العسكرية حتى انكسرت فقرات ظهرها و منهن من انكسرت ساقيها نتيجة الضرب و الفلقة

كما أن أخرى ذكرت بأنه تم تمزيق ملابسها أمام زوجها كنوع من أنواع الحرب النفسية لجعل النساء و أهلهم يكتمون أفواههم و لا يقدمون على المشاركة في أي نوع من التظاهر

من ضمن المناضلات اللواتي تم اعتقالهن في تلك المرحلة عضوة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا الآنسة نازلية كجل التي تم اعتقالها في منطقة عفرين بالعام 2004 و لم يسمع عنها أي شيء حتى تاريخ اليوم إلا شهادة إحدى المعتقلات التي كانت معتقلة معها وتم إطلاق سراحها فيما بعد ، حيث أفادت بأنهم أخذوها آخر مرة الى غرفة التعذيب و كانوا يسمعون صراخها إلا أنه فيما بعد انقطع صوتها ولم نسمع عنها شيء بعدها و لا أحد يعلم إن كانت لا تزال حية أو أنها تكون قد فقدت حياتها تحت التعذيب

ازداد الوضع سوءاً بعد اندلاع الثورة السورية حيث أن عمليات الاعتقال للنساء زادت حدتها فالناشطات و الاعلاميات و المنضمات للكوادر الطبية او المستشفيات الميدانية أو الكوادر الإغاثية ، تم اعتقال العديد منهن و تم التنكيل بهن و ممارسة الضغط النفسي بحقهن ، كما و تم اغتصاب المئات منهن بعضهن قدمن لمحاكمات شكلية و خضعن لقانون الارهاب بعد ان تم الغاء محكمة أمن الدولة العليا في العام 2012 و صدور قانون الارهاب و بعضن الآخر طبق عليهن قانون العقوبات السوري لارتكابهن جنايات واقعة على أمن الدولة الداخلي

و هذا يدل على أن المعتقلات بشكل عام في سوريا يحرمن من ابسط الحقوق التي يجب ان تمنح لهن و هي المحاكمة العادلة التي هي بالأصل غير موجودة حيث ان المحاكمة تكون شكلية و الحكم معد مسبقا و لا يتم توكيل محامي لهن و الذين يقبل ترافعهم أمام تلك المحاكم يكون ضمن شروط

كما ان السجون تكون مكتظة بالسجينات و تفتقر للشروط الصحية التي تجعل من المستحيل تحقيق التباعد الجسدي و العزل الذاتي و بالتالي هن الأكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا /كوفيد- 19 /

كما لا يتم اسعاف المريضات منهن و لا يتم فصل المريضات عن النساء غير المريضات بحسب شهادات عديدة لمعتقلات سابقات في سجون النظام و لا يتم تقديم الرعاية الصحية اللازمة للحوامل منهن و لا يتم تقديم الغذاء الصحي و الكافي للسجينات و لا حتى الماء الصالح للشرب كما أنه يدخل الأطفال مع أمهاتهم الى السجن ضمن نفس الظروف التي تحيا فيها الأم

و يتم إدخال أخريات ممن ارتكبن جرائم الدعارة بين السياسيات اللاتي من المفروض أنهن لسن مجرمات و إنما سجينات الرأي و من الواجب أن تكون غرفهم و مهاجعهم مستقلة عن غرف السجينات اللواتي ارتكبن جرائم جنائية

و هناك الحبس الانفرادي و بحسب شهادة معتقلات سابقا بأنه تم إدخالهن الى المراحيض التي مساحتها لا تتجاوز المتر و لفترات طويلة

طبعا وبعد تعرض سوريا للغزو التركي الداعم للفصائل السورية الموالية لها تعرضت النساء للمناطق الخاضعة لسيطرة تلك الفصائل في عفرين و تل أبيض و رأس العين لمختلف أنواع الانتهاكات ، ففي عفرين و نتيجة عراك بين فصيلين مؤخراً تم الكشف عن سجن احتجزت فيه العشرات من نساء عفرين و هن عاريات و هذا يدل على قيام أعضاء تلك الفصائل بالانتقام عن طريق الاعتداء على كرامة تلك السيدات اللواتي منهن من تم اعتقالها بتهمة عملها مع الادارة الذاتية هناك و منهن من جرمها هو كونها من الديانة الايزيدية وبالتالي تكون كافرة بفكر الفصائل السورية المرتزقة المدعومين من قبل دولة الاحتلال التركي

منظمة حقوق الانسان في عفرين اصدرت إحصائية بالانتهاكات المرتكبة بحق النساء في عفرين حيث بلغت حالات الاغتصاب أكثر من 65 امرأة و مع الاسف لا تستطيع تلك النساء

الظهور للعلن و الحديث عما أصابها خوفاً من العار و لاعتبارات أمنية كما تم قتل 60 امرأة و تم اختطاف ما يقارب 1000 امرأة

إلا انه لا توجد احصائية دقيقة بالانتهاكات المرتكبة في المناطق المحتلة و في رأس العين سري كانية و تل أبيض كري سبي وغيرها فإمكانية الوصول إليها صعبة جداً لأن الفصائل تضيق على الناس هناك و كل من يتصل بالخارج يتعرض للملاحقة من قبل تلك الفصائل و نفس السيناريو متبع فيها من حيث اعتقال النساء

طبعا بحسب احصائية لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا في العام 2013 إن عدد المعتقلات السياسيات في سجن عدرا للنساء تجاوز المئتين امرأة حينها و هذا العدد كان في تزايد مستمر مع ازدياد حدة الصراع في سوريا

المحور الثاني :

إن الظروف المعيشية الصعبة المفروضة على المعتقلات السياسيات و المعاملة اللاإنسانية التي تعاملن بها تجعلنا نستنتج أن النظام السوري يرتكب جريمة الإبادة التي تم تعريفها بموجب نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية : بأن الإبادة تشمل تعمد فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام و الدواء بقصد إهلاك جزء من السكان

كما أن تعرض السجينات للتعذيب ولضروب المعاملة القاسية و اللاإنسانية ضمن هجوم ممنهج و واسع النطاق على السكان المدنيين تنفيذاً لسياسة الحكومة فإن هذه الانتهاكات ترقى الى مصافي الجرائم ضد الانسانية

و ذلك ينطبق على الفصائل السورية الموالية للدولة التركية المحتلة لعفرين ورأس العين و تل أبيض كما أن الدولة التركية تتحمل المسؤولية عن كل الانتهاكات التي تقوم بها الفصائل السورية الموالية لها في تلك المناطق و ذلك بموجب اتفاقية لاهاي كونها دولة احتلال

لذا لا بد لهيئة الأمم المتحدة من تشكيل لجنة تحقيق خاصة للوقوف على وضع المعتقلات السياسيات في السجون السورية و التركية و السجون التي انشأتها الفصائل السورية في المناطق المحتلة من قبل الدولة التركية في الشمال السوري

وتمكين تلك المعتقلات من الاتصال بذويهم و محاميهم و تأمين محاكمة عادلة لهم

كما أن النظام القانوني في سوريا لابد من إجراء تعديلات عليه من ناحية قانون العقوبات الذي يجرم النشاط السياسي السلمي

2020/6/16

Navenda lêkolîn û parastina mafên jin Research and protection of Women's rights center مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة